جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

## كلية القانون

# توصيف مختصر لمساقات ماجستير تشريعات العدالة الأسرية

**اسم المساق: قانون الأحوال الشخصية 1**

**طبيعة المساق: اجباري**

**رقم المساق: MFJL601 عدد الساعات: 3 س م**

**أولًا: القسم العام**

**يتناول هذا القسم حقيقة مقتضى العقد، و أنواع مقتضيات العقود، ومقتضى عقد النكاح، و أثر مقتضى العقود الأسرية باعتبارها القواعد العامة الحاكمة للعلاقات الأسرية. ويركز على طبيعة العقود الأسرية وأركانها الأساسية، وتصنيفها وفق مقتضياتها الشرعية والقانونية، مع دراسة أثرها على تنظيم العلاقات بين الأطراف وضمان حقوقهم، كإطار كلي يمهد لفهم الأحكام التفصيلية في نظام الأسرة.**

**ثانيًا: القسم الخاص**

**يتناول هذا القسم دراسة أحد موضوعات نظام الأسرة في الإسلام، وهي الزواج أو الطلاق أو الحضانة أو النفقة، من خلال التركيز بصورة معمقة على النوازل والمسائل المستجدة المرتبطة بها، ومعالجة الإشكالات الفقهية والقانونية الحديثة المتصلة بالموضوع المختار، في ضوء مقتضى العقد و آثاره الشرعية والقانونية، وبالاستناد إلى القواعد العامة التي تم تناولها في القسم العام. ويشمل ذلك دراسة الخطبة بوسائل الاتصال الحديثة، والعدول عنها و آثاره، ورؤية المخطوبة عبر الوسائل الحديثة، والفحص الطبي قبل الزواج، وصور الزواج المعاصرة كزواج المسيار والزواج العرفي وغيرها، وإجراء عقود الزواج بوسائل الاتصال الحديثة، والاشتراط في عقد الزواج، وحكم الزواج بنية الطلاق، والطلاق بوسائل الاتصال الحديثة، والتفريق بين الزوجين للعلل والأمراض المعدية، وأحكام الإشهاد على الطلاق والرجعة وتوثيقهما، ودور التوجيه الأسري في الحد من الطلاق، مع بيان آراء الفقهاء المتقدمين والمعاصرين وما أخذ به قانون الأحوال الشخصية الإماراتي.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: قانون الأحوال الشخصية 2**

**طبيعةالمساق: اجباري**

**رقم المساق: MFJL602 عدد الساعات: 3 س م**

**يتناول هذا القسم القواعد والمبادئ العامة الحاكمة لتنظيم الذمة المالية في إطار نظام الأسرة في الإسلام، من خلال دراسة الأسس الفقهية والتشريعية لانتقال المال، وحفظه، وإدارته، وحمايته. ويركز على مفهوم المال ومقاصد الشريعة في تنظيمه، ومصادر الأحكام المتعلقة به، والمبادئ العامة التي تحكم التصرفات المالية ذات الصلة بالأسرة، وفي مقدمتها تحقيق العدالة، وصيانة الحقوق، ومنع الضرر، ومراعاة مصلحة المستحقين، وحماية الفئات غير القادرة على إدارة أموالها. كما يتناول دور القضاء في الرقابة على التصرفات المالية وسلطته التقديرية في تحقيق التوازن بين حرية التصرف ومتطلبات الحماية الشرعية والقانونية.**

**ثانيًا: القسم الخاص**

**يتناول هذا القسم دراسة أحد موضوعات النظام المالي الأسري في الإسلام، وهي: المواريث، أو الوصايا، أو الوقف، أو الولاية على المال، من خلال التركيز على الإشكالات المعاصرة والنوازل المستجدة المرتبطة بأحد هذه الموضوعات بصورة معمقة. ويُعالج القسم التحديات الفقهية والقانونية الحديثة المتصلة بالموضوع المختار، في ضوء القواعد العامة المنظمة للتصرفات المالية الأسرية، ومقاصد الشريعة في حفظ المال، مع ربط ذلك بالتطبيقات القضائية والتشريعية المعاصرة.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: قانون الاثبات**

**طبيعة المساق: اجباري**

**رقم المساق: MFJL603 عدد الساعات: 3 س م**

**القسم العام: يتضمن دراسة المبادئ العامة في الإثبات من حيث: تعريفه وبيان أهميته، ومحله، ومن يتحمل عبء الإثبات، وطرق الإثبات: الكتابة – شهادة الشهود – القرائن - الإقرار– اليمين، ودراسة حجية المستند الإلكتروني في الإثبات.**

**القسم الخاص: يتضمن دراسة أحد الموضوعات المتعلقة بالإثبات في مسائل الأحوال الشخصية بصورة معمقة مثل: تطورقواعد الإثبات في دعاوى الأسرة في القانون الإماراتي و أثره في حماية الروابط الأسرية– سلطة القاضي في تقديروسائل الإثبات في قضايا الأحوال الشخصية وفق القانون الإماراتي- خصوصية الإثبات في منازعات الأحوال الشخصية بين القواعد العامة والاستثناءات التشريعية – التوازن بين خصوصية الأسرة ومتطلبات الإثبات القضائي- الإثبات بالوسائل الحديثة في مسائل الأحوال الشخصية وأثره في حماية الحقوق الأسرية- إشكاليات الإثبات في منازعات الأسرة في ظل التطورالتشريعي والقضائي.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: الوساطة والتحكيم في قضايا الأسرة**

**طبيعة المساق: اجباري**

**رقم المساق: MFJL604 عدد الساعات: 3 س م**

**القسم العام:**

**يتضمن دراسة الوساطة والتحكيم في قضايا الأسرة من حيث تعريف كل منهما، وبيان أهميتهما كوسائل بديلة لتسوية منازعات الأحوال الشخصية، ونطاق تطبيقهما، ومبادئهما وإجراءاتهما، وأطر افهما، مع بيان دور مركز الإصلاح والتوجيه الأسري في تسوية المنازعات الأسرية وفقًا لما قررته المادة (8) من قانون الأحوال الشخصية الإمار اتي.**

**القسم الخاص:**

**يتضمن دراسة الجو انب التطبيقية للوساطة والتحكيم في مسائل الأحوال الشخصية بصورة معمقة، ولا سيما تنمية مهارات التفاوض والإقناع وإدارة النزاع في المنازعات الأسرية، وخصوصية تسوية النزاعات الأسرية في ضوء القانون الإمار اتي، والتوازن بين حماية الرو ابط الأسرية ومتطلبات العدالة، و أثر الوساطة والتحكيم في الحد من الخصومة القضائية وتحقيق الاستقرار الأسري.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: قانون المواجهة الجزائية للعنف الأسري**

**طبيعة المساق: اجباري**

**رقم المساق: MFJL605 عدد الساعات: 3 س م**

**أصدرت الدولة في ديسمبر2024 المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2024 بشأن الحماية من العنف الأسري، ويمتد أثر هذا القانون إلى عام 2025، الذي أُعلن كـ (عام المجتمع) في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعكس رؤية الدولة في بناء مجتمع متماسك وآمن.**
**يتناول هذا المقرر بالدراسة والتحليل الإطار الجزائي الوطني المتعلق بحماية الأسرة في دولة الإمارات من جرائم العنف البيني، أي العنف الذي يمارسه أفراد الأسرة بمفهومها الواسع على بعضهم البعض، مع التركيز على طبيعة هذه الجرائم وأركانها، ومسؤولية الجناة، وآلية فرض تدابير الحماية والتظلم منها، وآليات التبليغ والتحقيق والمحاكمة، والالتزامات التي يفرضها القانون على كاهل الوزارات المختصة إضافة إلى استعراض السياسات التشريعية والوقائية المعتمدة للحد من العنف الأسري.**

جـامعـة عـجـمـان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: مناهج البحث الشرعي والقانوني**

**طبيعة المساق : اجباري**

**رقم المساق: MFJL606 عدد الساعات: 3 س م**

**يتناول هذا المساق أصول البحث العلمي ومناهجه ومفترضاته في كلٍّ من العلوم القانونية والعلوم الشرعية، ويهدف إلى تمكين الطالب من فهم طبيعة البحث العلمي في المجالين، وآليات اختيار موضوع البحث، وبناء الإشكالية، وصياغة الفرضيات، ووضع الخطة البحثية .كما يركز المساق على تدريب الطلبة على جمع المادة العلمية من المصادر القانونية والشرعية، وتحليل النصوص التشريعية والفقهية، والمقارنة بينها، وتوثيقها وفق القواعد المنهجية السليمة، وذلك من خلال تطبيقات عملية وتكليفات فردية وجماعية تُعزز التكامل بين المنهجين القانوني والشرعي**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: تشريعات حماية الطفولة**

**طبيعة المساق: اختياري**

**رقم المساق: MFJL607 عدد الساعات: 3 س م**

**القسم العام:**

**يتناول هذا القسم الأسس المفاهيمية والقانونية لحماية الطفل بوصفها أحد الركائز الأساسية لحماية الأسرة والمجتمع، من خلال تعريف مفهوم الطفولة وبيان أهميتها، وتحليل الأطر الشرعية والوطنية والدولية التي تؤسس للحماية الجنائية للطفل. ويشمل ذلك دراسة مكانة الطفل في الشريعة الإسلامية، ومبادئ قانون حقوق الطفل الإماراتي، والمعايير الدولية ذات الصلة، بما يوضح الإطار القيمي والتشريعي الذي تقوم عليه الحماية الجنائية للطفولة وحقوقها الأساسية في السلامة والكرامة والخصوصية**

**القسم الخاص:**

**يتناول هذا القسم الدراسة الموضوعية والتطبيقية للجرائم التي تستهدف الأطفال وصور الاعتداء الواقعة عليهم، بما في ذلك الإهمال، والاستغلال الاقتصادي والجنسي، والاختطاف، والاعتداءات الجنسية، والتطرف، والجرائم الرقمية. كما يركز على تطبيق أحكام قانون حقوق الطفل الإماراتي والتشريعات الجزائية ذات الصلة على الوقائع العملية، وعلى آليات التحقيق في جرائم الأطفال ووسائل الإثبات المرتبطة بها. ويشمل هذا القسم كذلك دراسة آليات التعاون الإقليمي والدولي في مواجهة الجرائم الواقعة على الأطفال، واستخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في كشف هذه الجرائم وحماية الضحايا، وذلك من خلال تحليل قضايا ودراسات قضائية تطبيقية.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق:** أصول صياغة الأحكام الشرعية والقانونية

**طبيعة المساق:** اختياري

**رقم المساق:** MFJL608 **عدد الساعات:** 3 س م

القسم الخاص: يتناول المقرر الخاص للمساق اظهار الدور المؤثر الذي تلعبه الصياغة اللغوية للقواعد القانونية و أثرها في التفسير الصحيح والمباشر للقاعدة القانونية بأسلوب ولغة بعيدة عن الغموض والتعقيد متجنبةً الأخطاء الاصطلاحية الشائعة في علم القانون.

حيث يدرس الطالب أهمية الصياغة التشريعية ومدلولها، فضلا عن صور الصياغة التشريعية، ومقومات الصياغة التشريعية للنص، وبعدها يتعرض لدراسة فن الصياغة القانونية من حيث بناء الجملة القانونية واختيار المفردات فيها، ثم مثالب الصياغة القانونية، بالإضافة الى استخدام علامات الترقيم، ثم يدرس الضوابط النموذجية في صياغة القاعدة القانونية بالإضافة الى بيان سمات الصياغة المثالية للقاعدة القانونية.

كما يتطرق الطالب الى دراسة أبرز الأخطاء الشائعة في الصياغة اللغوية للنص القانوني، وأخيرا يتطرق الى مدلول تفسير القاعدة القانونية و أنواع التفسير ووسائله.

القسم العام: ونظرا لارتباط المقرر الخاص بالمبادئ الأساسية التي يدرسها الطالب في علم أصول القانون فيدرس الطالب في المقرر الخاص نظرية القانون ومصادره وتفسيره.

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: علم النفس الأسري**

**طبيعة المساق: اختياري**

**رقم المساق: MFJL609 عدد الساعات: 3 س م**

**يهدف هذا المساق إلى دراسة السلوك الأسري وفهم الديناميات النفسية داخل الأسرة. يتناول المساق أساليب إدارة النزاعات الأسرية،**

**وتعزيز التواصل بين أفراد الأسرة، وتقديم الإرشاد الأسري لمواجهة التحديات الاجتماعية المختلفة. كما يركز على تطوير مهارات الطلاب في**

**تقييم المشكلات الأسرية ووضع استراتيجيات عملية لدعم الأسر في سياقات متنوعة.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: القضايا الفقهية المعاصرة**

**طبيعة المساق: اختياري**

**رقم المساق: MFJL610 عدد الساعات: 3 س م**

**القسم العام: يتناول دراسة قضايا فقهية معاصرة دراسة شرعية تأصيلية تحليلية مقارنة في الفقه الإسلامي بمذاهبه المتبعة وموقف التشريعات الوضعية.**

**القسم الخاص: في كل فصل دراسي دراسة شرعية معمقة لبعض الموضوعات الفقهية المرتبطة بالمعاملات المعاصرة، منها:**

**- المعاملات المالية المعاصرة، مثل عقد الاستصناع، وعقد المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، بيوع الآجال وغيرها.**

**- المعاملات الطبية المعاصرة، مثل: تأجير الأرحام، والتلقيح الصناعي، وزراعة الأعضاء وغيرها.**

**- معاملات الأحوال الشخصية المعاصرة، مثل: الزيجات الحديثة، والزواج والطلاق بواسطة أجهزة الاتصالات الحديثة، و صحيح الجنس وغيرها من المسائل المستحدثة.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

**اسم المساق: قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين**

**طبيعة المساق: اختياري**

**رقم المساق: MFJL611 عدد الساعات: 3 س م**

**يتناول هذا المساق دراسة تحليلية متقدمة لقانون الأحوال الشخصية المدني لغير المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، الصادر بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2022، في ضوء الإطار الدستوري الإماراتي ومبدأ التعددية القانونية في الدولة الحديثة. وما يعكسه هذا القانون من توازن دقيق بين الهوية الدستورية للدولة، والمرجعية الإسلامية للتشريع، وحماية الحقوق المدنية لغير المسلمين في مجتمع تعددي.**

**يركّز القسم العام من المساق على:**

- **الأساس الدستوري لحماية الحقوق والحريات الدينية والمدنية لغير المسلمين في دولة الإمارات.**
- **مفهوم التعددية القانونية (Legal Pluralism) في النظم الدستورية المعاصرة.**
- **العلاقة بين الشريعة الإسلامية والنظام القانوني المدني في الدولة الاتحادية.**
- **موقع قانون الأحوال الشخصية المدني ضمن البنية الدستورية والتشريعية الإماراتية.**
- **فلسفة المشرّع في الانتقال من النموذج الديني الأحادي إلى نموذج مدني تعددي في مسائل الأسرة.**

**أما القسم الخاص من المساق فيتجه إلى دراسة معمّقة لموضوعات المرسوم بقانون رقم (41) لسنة 2022، بما يشمل:**

- **الزواج المدني: شروطه، إجراءاته، و آثاره القانونية.**
- **الطلاق وآلياته في الإطار المدني.**
- **الحضانة والنفقة وتنظيم العلاقات الأسرية.**
- **إثبات النسب.**
- **الميراث والوصايا وفق النظام المدني.**
- **نطاق تطبيق القانون وإمكانية اختيار القانون الواجب التطبيق.**

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق: الأطروحة

رقم المساق: MFJL698

عدد الساعات: 6 س م

يعد هذا المساق الذروة العلمية لبرنامج الماجستير، حيث يقوم الطالب بإجراء بحث علمي أصيل ومستقل يساهم في إضافة معرفة جديدة للحقل القانوني، ويتضمن اختيار موضوع حيوي ومحدد، تحدد فيه المنهجية البحثية (تحليلي، مقارن، تاريخي)، وصياغة إشكالية واضحة، مع التركيز على الأصالة والعمق، واستخدام المصادر الموثوقة (تشريعات، اتفاقيات، أحكام قضائية)، وإعداد هيكل منطقي يراعي المقدمات، الفصول، الخاتمة، والملاحق، مع مراعاة التطورات القانونية الحديثة، وهو ما يتطلب استشارة المشرف الأكاديمي لتحديد مسار البحث بدقة، ويتمثل الهدف في إضفاء إضافة علمية وتطبيقية في مجال القانون.

جامعة عجمان
AJMAN UNIVERSITY

اسم المساق:: التدريب العملي

رقم المساق: MFJL699 عدد الساعات: 3 س م

يهدف هذا المساق إلى تمكين الطلبة من تطبيق المعارف القانونية في بيئة مهنية عملية من خلال التدريب الداخلي، عبر التعامل مع حالات و اقعية تحاكي الممارسة القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة. يركّز المساق على تحليل القضايا القانونية، إعداد الوثائق المهنية، والمشاركة في أنشطة تطبيقية مثل دراسات الحالة والمحاكاة، مع الالتزام بأخلاقيات المهنة ومتطلبات العمل المؤسسي.

.

اسم المساق: مشروع التخرج

رقم المساق:MFJL699 عدد الساعات: 3 س م

يهدف هذا المساق إلى تمكين الطلبة من تطوير قدراتهم على تحديد وصياغة إشكاليات قانونية معاصرة في سياق التحوّلات الرقمية والتشريعية والمؤسسية على المستويين الوطني والدولي، من خلال دمج البُعدين المفاهيمي والتطبيقي في مشروع تخرّج متكامل. يركّز – تحت إشراف أكاديمي – على بناء الإطار المنهجي والتحليلي لمشروع التخرّج عبر توظيف أدوات البحث القانوني المتقدم، والتحليل النقدي للأطر التشريعية والسياسات العامة، واستخدام قواعد البيانات القانونية والأدوات الرقمية في جمع المعلومات وتحليلها، بما يمكّن الطالب من الانتقال من فهم القواعد القانونية إلى إنتاج المعرفة القانونية. ، ويتيح للطالب – تحت إشراف أكاديمي – تصميم وتنفيذ مشروع قانوني احترافي يعالج إشكالية و اقعية مرتبطة بتشريعات العدالة الاسرية. ويشمل المشروع تحليل التشريعات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة، واستخلاص الفجوات القانونية والتنظيمية، وصياغة حلول قانونية أو تنظيمية أو تعاقدية أو قضائية قابلة للتطبيق العملي في الجهات الحكومية أو القضائية أو التنظيمية أو في بيئات الأعمال والمؤسسات الخاصة التي يعمل بها الطالب أو يمتلك خبرة فيها. وينتهي المساق بإعداد تقرير نهائي وعرض مهني يعكسان قدرة الطالب على توظيف البحث العلمي، والمقارنة القانونية، والأدوات الرقمية لإنتاج .حلول عملية، بما يؤكد جاهزيته للعمل بكفاءة في البيئات القانونية المعاصرة داخل القطاعين العام والخاص.